

## نعم نملك تحريم تعدد الزوجات

للأستاذ عبد المتعال الصيدي

—•••••—

نعم نملك تحريم تعدد الزوجات ، ولكن بطريق ما كان يصح أن يخفى على حضرة صاحب العالی العالم العلامة عبد العزيز فهمي باشا ، وقد سلكه أولو الأمر حديثاً في نظائر لتعدد الزوجات ، ولم يتمسقوا الطريق إليها كما تمسق في طريق تحريم تعدد الزوجات فوقع فيما لا يصح أن يقع فيه مثله في علمه وفضله ، لأن إباحة تعدد الزوجات من الأحكام التي جرى العمل بها في عهد النبوة والصحابة ، وفي كل العهود الإسلامية إلى عهدنا الحاضر ، وهو الحكم الذي يوافق تشريع الإسلام ، لأنه يمتاز بأنه تشريع صالح لكل زمان ومكان .

ومن يخالف مثل هذا الحكم الظاهر يقع فيما وقع فيه الباشا حين أنكر إباحة تعدد الزوجات في الإسلام ، فاضطر حين خالف بهذا ماجرى عليه العمل جيلاً بعد جيل إلى تمسك لم يقع نظيره من مسلم ، ولكل جواد كريمة ، ولكل عالم هفوة ، ولله العصمة وحده ، وقد كان هذا بأن ذهب إلى أن فترة الإسلام الأولى منذ الهجرة إلى آخر الدولة الأموية كانت عهد اعملاء بحروب المسلمين وفتوحاتهم ، والجنود في كل أمة يدلون ويتجاوز لهم عن كثير من الآثام في مقابل أنهم وهبوا حياتهم للدفاع عن أممهم ، والشباب من جند المسلمين كانت الفرزة الجندية تنبه عندهم في أوقات الراحة بين المواقع الحربية ، ولم يكن لهم سبيل إلى إجابة داعيها بشير الزوج ، لأن الزنا محرم ، فكانوا يتزوجون غير زوجاتهم اللاتي تركوهن في بلادهم ، ثم استمروا على هذه العادة المحرمة ، ولم يمدوا من هونها عليهم بالحيل الشرعية ، ثم شايهم عليها أهلوم ولولم يكونوا محاربين ، فانتشر العمل بها بين المسلمين في القرن الأول والثاني ، ولما جاء عصر التدوين في آخر الثاني وأوائل الثالث كانت هذه العادة قد سارت من التقاليد القديمة المستقرة المحببة إلى المسلمين ، فاضطر العتباء في كثير من الجهات إلى مسابرتها ، وتدوين الواقع من متابعة الناس لها ، وتداولها في

تأويل سندها من القرآن ، كما نهال فيه الحارثيون الأولون . ولاشك أن مثل هذا الكلام لا يصح أن يقال من عالم . الباشا درس تاريخ المسلمين ، وعرف بإخلاقه اديبه وتقاليد . لأنه لا بدقل أن يسكت المسلمون كأهم على ذلك الإنم ، ولا يور . فهم واحد يقوم بإنكاره ، وينبههم إلى حقيقة أمره ، ولكه الباشا حفظه الله وأطال في عمره يرى أن تعدد الزوجات سار ، محتمل في عصرنا بشكله الأول ، وأنه لا بد من تفيده بقيود تلا ماسار إليه المسلمون الآن ، فيجد من الأستاذ الفاضل إبراهيم زكي الدين بدوي ومن لا يحصى من العلماء من يقف في طريقه ويرى أننا لا نملك أن نحرم تعدد الزوجات ، لأن في هذه خرو . على إباحة الدين له ، كما قيل مثل هذا عند تحديد سن الزوا ونحوه مما جرى العمل الآن به ، وألقه الناس بعد أن تاروا على عند نشره ، فيقابل الباشا هذا التلو في التشدد في أمر القديم بالفلو في محاولة إبطاله ، ويوقمه هذا في خطأ التلو مثله ، لأد الإسلام دين وسط لا غلو فيه ، وبهذا كان أصلح تشريع عرفه البشر منذ وجودهم على ظهر الأرض .

إن الإسلام قد أعطى تعدد الزوجات حكم الإباحة ، ليتصرف المسلمون فيه في كل زمان ومكان بحسب الصلحة ، فيأخذوا به إذا اقتضت مصلحتهم ، أن يأخذوا به ، ويكفوا عنه إذا اقتضت مصلحتهم أن يكفوا عنه ، ويكون بهذا احكاماً صالحاً لكل زمان ومكان ، كما هو شأن سائر أحكام الإسلام ، فلم يجعله سنة أو فرضاً على المسلمين حتى يؤخذ فيه شيء عليهم ، ولم يضيّق عليهم بتحريمه كما ضيق غيره من الأديان ، لأن هذا التضييق لا يلائم كل زمان ومكان .

وليس معنى الإباحة في الإسلام أن يأخذ المسلمون فيها بشهوتهم ، فلا يقفوا فيها عند حد ، ولا يتصرفوا فيها بالحكمة لأنه أسمى من أن يطلق لشهوة المسلمين عنانها في هذا الحكم ، وقد أباح لهم لباس الزينة والأكل والشرب من الطيبات ، ولكنه لم يطلق لهم أمرها إطلاقاً ، بل قال الله تعالى في الآية — ٣١ — من سورة المائدة ( يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ) فإظنك بإباحة تمهد الزوجيات وأمره فيها ليس كأمر الزينة والأكل والشرب ، لأن

الأسرة إلى فساد الأمة ، لأن الأمة تتألف منها ، فيصاح حالها  
بصلاح حالها ، وبفساد حالها بفساد حالها .

وليس المسلمون الآن في قلة كما كانوا في الصدر الأول ، لأن  
عدمهم يربو الآن على ثمانمائة مليون ، وهذا عدد لا يستهان به إذا  
ربى تربية سالحة ، ولا قيمة له إذا لم يؤخذ بهذه التربية ، فهم  
الآن ليسوا في حاجة إلى زيادة العدد ، وإنما هم في حاجة إلى تلك  
التربية السالحة .

وليس المسلمون الآن خير أمة أخرجت للناس ، حتى يكون  
في زيادتهم بتمدد الزوجات زيادة في خيرهم ، لأنهم لم يميلوا خير  
أمة أخرجت للناس بذواتهم ، وإنما جعلوا كذلك لأنهم يأمرسون  
بالمعروف وينهون عن المنكر ، فإذا لم يقوموا بالأمر بالمعروف والنهي  
عن المنكر كانوا كثيرهم من الأمم ، بل كانوا أسوأ حالا منهم ،  
وهام أولادهم الآن لا يقومون بهذه الوظيفة كما كان يقوم بها سلفهم  
فصاروا إلى كثرة لا خير فيها ، ولا يرجى خير في زيادتها بتمدد  
الزوجات ، بل يزيد شرها ويتفانم ككازادت ، ويتسع خرقه بزيادته  
على الواقع .

نعم نحن الآن غناء كغناء السيل ، كما أخبر بذلك النبي صلى  
الله عليه وسلم في قوله : نداعى عليكم الأمم كما نداعى الأسد على  
فريستها ، فقالوا له : أمن قلة يارسول الله ؟ قال : لا ، ولكن  
غناء كغناء السيل .

ولقد كان المعتبرون من أهل الصدر الأول يعدون بمائتين ،  
وكان السائة منهم يعدون بألف ، بل كان الواحد منهم يعد بألف  
أو أكثر ، أما نحن الآن فالألف منا يعدون بواحد ، ولا خير  
في كثرتنا ونحن على هذا الحال ، بل يجب أن نعمل على تقليل عدد  
الأسرة فينا بمنع الزيادة على زوجة واحدة ، لئلا يمكن رب الأسرة أن  
يربها تربية سالحة ، ويمكننا أن ننمى جيلا سالحا بمنزلة الإسلام  
به ، ولا يكون كهذا النناء الذي يحبط من شأن الإسلام ، ويحبط  
من قدر المسلمين بين الأمم .

وسيجد الباشا بمد هذا أن ما يريد من منع تمديد الزوجات  
كان مطلباً سهلاً لا يحتاج إلى ما تكلفه في أمره ، وما كان الشارع  
الحكيم ليطلبه حكم التحريم الذي حاوله الباشا ، وهو وزن أحكامه  
أعدل وزن ، فلا يرضى أن يجعل تمديد الزوجات كالزنا في الحكم

كلا من هذه الثلاثة مباح مرغوب فيه ، أما تمديد الزوجات فهو  
مباح غير مرغوب فيه ، كما قال تعالى في الآية - ٣ - من  
سورة النساء ( فإن خفتن ألا يمدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم  
ذلك أدنى ألا تمولوا ) .

وقد كان الأخذ باباحة تمديد الزوجات مقبولاً في الصدر الأول  
لأن المسلمين كانوا عدولاً متمسكين بأمر دينهم ، فكانوا يعدلون  
بين نساءهم وأولادهم ، وكانت النساء لا ترى حرجاً في ذلك التمدد  
لأنه كان يؤخذ بالحكمة ، ولا يتأثر فيه بالشهوة ، وكان الأبناء  
من الزوجات التمددة لا يجدون تفاوتاً في المعاملة من آبائهم ،  
فلا يحدث بينهم شقاق بضر بدنيهم .

ولأن المسلمين كانوا في قلة بين الأمم المجاورة لهم ، وقد  
قامت بينهم حروب متتالية تحدث فيهم قلة إلى قلة ، فكانوا  
في حاجة إلى تمديد الزوجات ليعوض ما يصيبهم في الحرب من  
فقد الرجال ، ويزيد في عددهم حتى يمكنهم أن يدافعوا عن أنفسهم ،  
ويكون فيه علاج لما أحدثته الحرب من نقص عدد الرجال عن عدد  
النساء ، فيجتمع بعض الرجال بين زوجتين أو ثلاث أو أربع ، ممن  
فقدن رجالهن في الحرب ، ليقمن بوظيفة الفسل المسلمين ، ويجدن  
من يقوم بأمرهن بعد فقد أزواجهن ، في حال من الحال لا يكون  
فيها حرج عليهن ، ولا يكون فيها من الضرر بالمجتمع مثل الزنا .  
ولأن المسلمين في ذلك الوقت كانوا خير أمة أخرجت للناس ،  
فكانت كل زيادة فيهم زيادة في تلك الأمة التي أخرجها الله لتؤدي  
رسالتها بين الناس ، وتأسر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، والزيادة  
في الخير محبوبية ، ولا شيء في أن يصار إليه بتمديد الزوجات ،  
لأن كل وسيلة إلى الخير مقبولة .

فهل المسلمون الآن كأهل الصدر الأول ؟ وهل يرجى خير  
من زيادتهم بتمديد الزوجات كما كان يرجى في عهد ذلك السلف  
الصالح ؟ اللهم كلاتم كلا .

أما الطيام فإنها كخبائهم وأرى وجوههم غير وجوههم  
فليس المسلمون الآن عدولاً كما كانوا في الصدر الأول ، فلا تجرى  
نصراتهم في تمديد الزوجات بالحكمة بل بالشهوة ، ولا يعدلون  
بين نساءهم وأولادهم ، ولقد كان هذا سبباً في فساد الأسرة  
الاسلامية ، لأن الأسرة لا يستقيم حالها بنير العدل ، ولقد جر فساد